

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٤٨٦
بتاريخ:	٢٠١٨/٤/١٣

ملف رقم: ٢٤٤/١/٤٧

السيدة الأستاذة/ رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

حيتا طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٣١٦١) المؤرخ ٢٣/٥/٢٠٠٥م الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار/ رئيس مجلس الدولة بخصوص طلب الرأي بشأن مدى أحقية الدكتور/ أحمد ضياء الدين حسين وزوجته وأولاده القصر وآخرين ممن يمتلكون أكثر من (٥٠%) من أسهم رأس مال شركة الورق للشرق الأوسط (سيمو) شركة مساهمة مصرية في عقد جمعية عمومية للشركة لعزل مجلس الإدارة وترشيح مجلس آخر وعزل مراقب الحسابات، وهو الكتاب الذى وافق السيد الأستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة على عرضه على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٤ من إبريل عام ٢٠١٨م، الموافق ١٧ من رجب عام ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع، عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم استحثاثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.



ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بموجب كتبها أرقام: (٥٨٦) المؤرخ ٢٠١٦/١٢/٤، و(٢٢) المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٢، و(١٠٣) المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٣، و(٢٢١) المؤرخ ٢٠١٧/٤/٢٠، و(٤٠٨) المؤرخ ٢٠١٧/٨/٩ موافقاتها ببعض البيانات والمستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع المائل، إلا أن الهيئة نكلت عن موافقاتها بتلك البيانات والمستندات، الأمر الذي ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي في هذا الموضوع، مما يتعين معه حفظه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ١٩/٥/٢٠١٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسان السيد أبو حسان
نائب رئيس مجلس الدولة

